الأمم المتحدة

A/AC.109/2011/3

الجمعية العامة

Distr.: General
2 February 2011
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

توكيلاو

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

أولا – خلفية عامة ٣
ثانيا – التطورات الدستورية والسياسية ٣
ألف – الحكم الذاتي المحلي ٣
باء – عملية الاستفتاء ٤
ثالثا – الأحوال الاقتصادية ٦
ألف – لمحة عامة عن الحالة الاقتصادية ٦
باء – المساعدة المقدمة إلى توكيلاو من الدولة القائمة بالإدارة ٧
جيم – النقل والاتصالات ٧
دال – إمدادات الطاقة الكهربائية ٩
رابعا – الأحوال الاجتماعية ٩
ألف – التعليم ٩
باء – الرعاية الصحية ٩
خامسا – العلاقات الخارجية ١٠

160211 150211 11-22300 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

سادسا – مركز الإقليم في المستقبل ١١
ألف – موقف حكومة الإقليم ١١
باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة ١١
جيم – نظر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في المسألة ١٢
دال – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة ١٢

أولا – خلفية عامة

١ – توكيلاو[1] إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، تتولى إدارته نيوزيلندا، ويتألف من ثلاث جزر مرجانية صغيرة في الجزء الشمالي من جنوب المحيط الهادئ (فاكاوفو، ونوكونونو، وأتافو)، وتبلغ مساحته الإجمالية ١٢,٢ كيلومترا مربعا تقريبا. وتتكون كل جزيرة مرجانية من قطع أرض لا يزيد عرضها عن ٢٠٠ متر ولا يتجاوز ارتفاعها عن مستوى سطح البحر خمسة أمتار. ويعد إقليم ساموا الواقع على بعد ٤٨٠ كيلومترا جنوبا أقرب إقليم كبير مجاور، كما أنه نقطة الاتصال الرئيسية لتوكيلاو مع العالم الخارجي.

٢ – وأهالي توكيلاو هم بولينيزيون تربطهم بساموا وشائج لغوية وأسرية وثقافية. وكان عدد سكان الإقليم على الجزر المرجانية يبلغ في تموز/يوليه ٢٠١٠ ما يقدر بـ ١ ٤١٦ شخصا. ويعيش حوالي ٠٠٠ ٧ من التوكيلاويين في نيوزيلندا. كما توجد جاليات توكيلاوية في أستراليا، وساموا الأمريكية، وساموا. ويجوز للتوكيلاويين بوصفهم مواطنين نيوزيلنديين الإقامة أيضا في أستراليا.

٣ – والمسؤول النيوزيلندي الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن العلاقات مع توكيلاو هو حاكم توكيلاو، الذي يوجد مقره في ويلينغتون، ويعيّنه وزير خارجية نيوزيلندا. ويضطلع مكتب الحاكم بالمسؤولية اليومية عن إدارة العلاقات بين نيوزيلندا وتوكيلاو. ويتولى هذا المنصب حاليا وزير الخارجية والتجارة لنيوزيلندا.

ثانيا – التطورات الدستورية والسياسية

ألف – الحكم الذاتي المحلي

٤ – وفق ما ورد في ورقات العمل السابقة المتعلقة بمسألة توكيلاو (انظر A/AC.109/2001/5، و A/AC.109/2002/6، و A/AC.109/2003/10، و A/AC.109/2004/8، و A/AC.109/2005/3)، فإن عملية التطور الدستوري الحالية تنبع من القرار الذي اتخذه مجلس الفونو العام (الهيئة النيابية الوطنية لتوكيلاو) في عام ١٩٩٨، القاضي باعتماد تقرير شامل معنون ”بيت توكيلاو الحديث“، يتناول المسألة الأساسية التي تواجه توكيلاو في سعيها إلى وضع إطار دستوري يناسب جماعةً تتمتع بالحكم الذاتي وتتخذ من جزيرة مرجانية أو قرية مكانا لسكناها، وتحترم الأعراف التقليدية لصنع القرار.

(١) استقيت المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه من مصادر منشورة، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات المحالة إلى الأمين العام من الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

٥ - ووفقا للأحكام التي ينص عليها تقرير ''بيت توكيلاو الحديث'' لعام ١٩٩٨، صار أعضاء مجلس الفونو العام يُنتخبون الآن على أساس التناسب في تمثيل القرى، حيث يُنتخب المندوبون عن طريق الاقتراع العام في القرية، بدلا من نظام التمثيل المتساوي للقرى الذي كان ساريا في السابق والذي كانت مجالس القرى تعين فيه مندوبيها. وفي عام ٢٠٠٤، اتخذت قرارات أخرى بشأن أسلوب تعيين رئيس مجلس الفونو العام، وبشأن دور ومسؤوليات مجلس الحكومة القائمة المكوّن من ستة أشخاص، والذي يقوم مقام الحكومة التنفيذية حينما لا يكون مجلس الفونو العام منعقدا. ويتألف المجلس من ثلاثة من الفيبول (ممثل كل قرية) وثلاثة من البولينوكو (عمدة كل قرية). ويتناوب ممثلو القرى الثلاثة على منصب ''أُولو أو توكيلاو''، أو رئيس الحكومة، على أساس سنوي. وفي عام ٢٠٠٩، كان يشغل المنصبَ ممثل قرية فاكاوفو، وفي عام ٢٠١٠، كان يشغله ممثل قرية أتافو.

٦ - وتجري الانتخابات لمناصب ممثل القرية وعمدة القرية وعضو مجلس الفونو العام في كل قرية في كانون الثاني/يناير، مرة كل ثلاث سنوات. وجرى آخرها في الفترة من ١٧ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. والتمثيل في مجلس الفونو العام حاليا هو كما يلي: أتافو، سبعة مندوبين؛ ونوكونونو، ستة مندوبين؛ وفاكاوفو، سبعة مندوبين.

٧ - ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠٤، تتولى مجالس القرى الثلاثة كامل المسؤولية عن جميع الخدمات العامة في القرى. ويعزى هذا القرار إلى نهج بيت توكيلاو الحديث، القاضي بأن يصبح مجلس الشيوخ التقليدي في كل جزيرة مرجانية الأساس لأي هيكل من هياكل الحكم في المستقبل. وبموجب ذلك الترتيب، تقوم مجالس القرى الثلاثة بتفويض السلطة إلى مجلس الفونو العام فيما يتعلق بالأنشطة التي تقتضي المعالجة على المستوى الوطني (انظر A/AC.109/2005/3). أما الجانب المتبقي من مشروع البيت الحديث، المعروف باسم أصدقاء توكيلاو (أي إبقاء الجالية التوكيلاوية في نيوزيلندا وغيرها من الأطراف المعنية على علم بالتطورات) فيتولاه مكتب مجلس الحكومة القائمة في توكيلاو، ومكتب الحاكم في ويلينغتون. وقد تم إدماج مكتب الحاكم في وحدة للعلاقات الخاصة، تتولّى المسؤولية عن علاقة نيوزيلندا مع توكيلاو (وكذلك مع نيوي)، وينتمي موظفوها إلى وزارة الخارجية والتجارة. ويعمل أحد موظفي الخدمة العامة لتوكيلاو في مكتب الحاكم.

باء - عملية الاستفتاء

٨ - في عام ٢٠٠٣، اتخذ مجلس الفونو العام قرارا رسميا، بدعمٍ من جميع مجالس القرى الثلاثة، يقضي بـ ''تأييد الحكم الذاتي في ارتباط حر مع نيوزيلندا بوصفه الخيار الذي سيجري بحثه بنشاط مع حكومة نيوزيلندا''. وخلال الزيارة التي قامت بها رئيسة وزراء

نيوزيلندا آنذاك إلى توكيلاو في آب/أغسطس ٢٠٠٤، أعربت عن ترحيبها بالقرارات التي اتخذتها توكيلاو بشأن وضعها السياسي في المستقبل، وأكدت لتوكيلاو صداقة نيوزيلندا ودعمها المتواصلين في مسارها نحو تقرير المصير.

٩ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، وافق مجلس الفونو العام على مشروع دستور، باعتباره أساسا للعملية المقترحة لتقرير المصير، وكذلك على نص مشروع معاهدة للارتباط الحر بين توكيلاو ونيوزيلندا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أعطى مجلس وزراء نيوزيلندا الجديد موافقته الرسمية. ويتألف ما يسمى ''حزمة الاستفتاء'' من مشروع المعاهدة ومشروع الدستور، ويشكل أساسا للاستفتاء على تقرير المصير. وتمشيا مع قرار مجلس الفونو العام، من اللازم توافر أغلبية عامة بنسبة الثلثين من الأصوات الصحيحة لإجراء أي تغيير في وضع توكيلاو.

١٠ - ونظم أول استفتاء بشأن تقرير المصير بالتتابع في آبيا وفي الجزر المرجانية الثلاث في الفترة من ١١ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (انظر A/AC.109/2006/20). ولم يحقق الاستفتاء أغلبية الثلثين المطلوبة، حيث بلغت نسبة أصوات التوكيلاويين الصحيحة لصالح الحكم الذاتي في ارتباط حر مع نيوزيلندا ٦٠ في المائة. واعتبرت الأمم المتحدة التي اضطلعت رسميا برصد الاستفتاء أن العملية اتسمت بالمصداقية وكانت تعبر عن إرادة شعب توكيلاو. وقام أيضا بمراقبة عملية الاستفتاء ممثل عن اللجنة الخاصة، يرافقه موظف للشؤون السياسية تابع لإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة.

١١ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، صوت مجلس الفونو العام على إجراء استفتاء ثان بشأن حق التوكيلاويين في تقرير المصير في أواخر عام ٢٠٠٧. وتقرر أن يظل الدستور المقترح ومشروع المعاهدة المشار إليهما عادة بحزمة تقرير المصير دون تغيير، وأن تظل أغلبية الثلثين هي العتبة القانونية لقبول هذا الاقتراح.

١٢ - ونُظم الاستفتاء الثاني في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وكانت نسبة المؤيدين، التي بلغت ٦٤,٤ في المائة، مرة أخرى تحت عتبة أغلبية الثلثين اللازمة، مما ترك مركز الإقليم على حاله (انظر A/AC.109/2007/19). وكما كان الحال مع الاستفتاء الأول، اضطلعت الأمم المتحدة برصد التصويت رسميا، بحضور ممثلين عن اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار وإدارة الشؤون السياسية كمراقبين.

١٣ - وعقب ظهور نتائج الاستفتاء الثاني، طلب مجلس الفونو العام إلى حكومة نيوزيلندا أن تبقي حزمة تقرير المصير برمّتها (أي مشروع المعاهدة ومشروع الدستور اللذين تم الاتفاق عليهما وشكلا أساسا للاقتراعين السابقين) على طاولة البحث. ولاحظ مجلس الحكومة

القائمة أن توكيلاو يمكن أن تقوم في المستقبل بتغيير عتبة أغلبية الثلثين في الاستفتاء، ولكن ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة أن تكون هذه العتبة مدعومة بغالبية واضحة في كل قرية لضمان الوحدة. ولاحظ مجلس الحكومة القائمة أيضا التزام توكيلاو القوي بتقرير المصير، ورغبتها في أن يكون لها دستور، حتى وإن كان لا يشمل أحكام الحكم الذاتي مع الارتباط الحر.

١٤ - وأقرت نيوزيلندا وقبلت بنتائج الاستفتاءين اللذين لم يحققا مستوى التأييد الذي حدده مجلس الفونو العام في توكيلاو لإحداث تغيير في الوضع. وفي إطار متابعة نتيجة استفتاء عام ٢٠٠٧، اجتمعت رئيسة وزراء نيوزيلندا آنذاك مع قادة توكيلاو في شباط/فبراير ٢٠٠٨ لمناقشة الخطوات التالية في العلاقة بين نيوزيلندا وتوكيلاو. وتم الاتفاق على أن توقف توكيلاو مؤقتا جهودها الرامية إلى تقرير المصير وأن تركز في أثناء ذلك على تلبية احتياجاتها الأساسية.

ثالثا - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة عن الحالة الاقتصادية

١٥ - تواجه توكيلاو عقبات رئيسية في مجال النمو الاقتصادي، بما في ذلك المعوقات الطبيعية كصغر حجمها، وموقعها المنعزل، والتباعد الجغرافي بين الجزر المرجانية، ونقص الموارد الطبيعية، والتعرض للكوارث الطبيعية (مثل الأعاصير). وقد أمكن حتى الآن المحافظة على الاستقرار الاقتصادي لتوكيلاو نتيجة لارتفاع مستويات المساعدة المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة. وبفضل المساعدة المستمرة المقدمة من نيوزيلندا، يعتزم مجلس حكومة توكيلاو القائمة مواصلة التركيز على تنفيذ شتى المشاريع ذات الأولوية المتصلة بالهياكل الأساسية وبتقديم الخدمات الأساسية والنقل البحري، وكذلك تطوير القرى وتعزيز مجلس الفونو العام ومجلس حكومة توكيلاو القائمة والخدمة العامة في توكيلاو.

١٦ - وتتمتع توكيلاو بمزيج فريد من موارد الإيرادات التقليدية والحديثة. وبفضل التمويل الحكومي، يتلقى العديد من القرويين أجورا منتظمة مقابل تنفيذ واجبات قروية متنوعة تتراوح بين أعمال البناء وشحن القوارب وتقديم المساعدة إلى مجلس الفونو العام وسائر الكيانات العامة. والعمل جار حاليا في استكشاف فرص تنمية الثروة السمكية بالنظر إلى ما ينطوي عليه ذلك من إمكانيات توفير إيرادات لتوكيلاو.

١٧ - وتؤدي القيم والممارسات التقليدية والمجتمعية دورا رئيسيا في المساهمة في إرساء حالة من الرفاه العام والمساواة في الإقليم، كما تدل على ذلك مبادئ إعادة توزيع الثروة التقليدية (نظام ''إناتي'') والأهمية التي تولى للتمسك بمفهوم الأسرة و/أو الأسرة الممتدة. ويقتضي تقليد ''إناتي'' إيداع الأغذية والمنتجات الزراعية في موقع مركزي، ثم يقوم الموزعون بتقسيمها على أساس ''مجموعات حصص''. ويكفل هذا المبدأ نظاما مأمونا للتوزيع يلبي احتياجات كل فرد من أفراد المجتمع المحلي، بمن فيهم المسنون والأرامل والوالد الوحيد أو الوالدة الوحيدة والأطفال.

١٨ - وقد تمكنت توكيلاو من الاحتفاظ بعدد ثابت من السكان نوعاً ما. وللاستمرار على هذا النهج وتفادي هجرة الأشخاص من ذوي المهارات، تدرك كل من توكيلاو ونيوزيلندا أنه يجب الإبقاء على الخدمات الأساسية في مستويات تعزز الثقة في نوعية الحياة في جزر توكيلاو المرجانية.

باء - المساعدة المقدمة إلى توكيلاو من الدولة القائمة بالإدارة

١٩ - استمرت المناقشة طوال عام ٢٠١٠ داخل توكيلاو ومع نيوزيلندا بشأن الأهداف والمقاصد الملائمة والقابلة للتحقيق في مجال التنمية الاقتصادية. وأكد كل من توكيلاو ونيوزيلندا من جديد التزامهما بتحديد الأنشطة والمشاريع التي يمكن إنشاؤها والاحتفاظ بها بشكل مجد.

٢٠ - وتقدم المساعدة في الأحوال العادية بموجب أحكام ترتيبات للدعم الاقتصادي مدتها ثلاث سنوات. وتوجد حاليا حزمة مساعدات مؤقتة تمتد سنة واحدة يُلتزم فيها بتوفير مبلغ قد يصل إلى ١٧,٢٥ مليون دولار لمساعدة توكيلاو. وقد سبق أن جرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ إنشاء الصندوق الاستئماني لتوكيلاو الذي يستهدف توفير الأمن عبر الأجيال، وأن يكون مصدرا مستقلا للدخل في توكيلاو مستقبلا. وبفضل التبرعات المقدمة من أستراليا وتوكيلاو والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيوزيلندا، بلغت الأموال الموجودة في الصندوق حالياً قرابة ٦١ مليون دولار نيوزيلندي.

جيم - النقل والاتصالات

٢١ - لا توجد في توكيلاو مهابط للطائرات، ويتمثل خيار النقل الرئيسي المتاح لها في سفينة وحيدة هي ''سفينة م.ف. توكيلاو'' (MV Tokelau)، ذات السعة المحدودة في نقل البضائع والركاب، والتي تقوم برحلة كل أسبوعين بين توكيلاو وآبيا، وتتولى أيضا تقديم خدمات النقل بين الجُزر المرجانية. وجرى أيضا تمويل زيارات إضافية لسفن أكبر حجما

مستأجرة من شركة Samoa Shipping Corporation Ltd لتلبية احتياجات توكيلاو في مجال النقل. وقد خلصت بعثة الأمم المتحدة التي زارت الإقليم في آب/أغسطس ٢٠٠٢ إلى أن عدم وجود خيارات نقل أخرى يمثل عقبة من أكبر العقبات التي تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم، وأوصت بالنظر بجدية في إمكانية فتح خط لعبَّارة توفر خدمات النقل بين الجزر المرجانية، وإقامة مهبط للطائرات في إحداها. وإقراراً من نيوزيلندا بأن جودة خدمات النقل البحري التي تربط بين جزر توكيلاو المرجانية، وإقامةَ صلات مع ساموا تشكلان محور قدرة هذه الجزر على الاستمرار، فقد تعهّدت، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، بإعادة النظر بشكل شامل في الاحتياجات المتعلقة بالنقل، بما في ذلك إمكانية تسيير خط للنقل الجوي.

٢٢ - وتشكل الأعمال الجارية لتطوير الهياكل الأساسية في توكيلاو وصيانة المرافق القائمة مظهرا رئيسيا من مظاهر العلاقات بين توكيلاو ونيوزيلندا. وتضطلع حكومة توكيلاو بمسؤولية البت في ترتيب أولويات المشاريع، سواء على مستوى الخدمة العامة أو مجالس القرى. ويجري حاليا منح الأولوية القصوى لتحسين المدارس والمراكز الصحية في كل جزيرة مرجانية.

٢٣ - وتم ضخ استثمارات كبيرة على مدى أكثر من عشر سنوات لتيسير الاتصالات بين أهالي توكيلاو في ما بين جزيرة مرجانية وأخرى، وأيضا بينهم وبين العالم الخارجي. وأنشئت في عام ١٩٩٧ شركة توكيلاو للاتصالات السلكية واللاسلكية، بتكلفة أربعة ملايين دولار نيوزيلندي، لتوفير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية. وافتتح موقع على الشبكة العالمية (www.dot.tk) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وهو يوفر أسماء النطاقات مجانا ولقاء رسوم لفتح صفحات على الشبكة العالمية. والموقع ثمرةٌ لاتفاق منح التراخيص التجارية المبرم بين الشركة المذكورة وشركة تالوها الخاصة (Taloha Inc). وبناء على طلب من الجزر المرجانية، شرعت الشركة في نصب معدات جديدة في الجزر في عام ٢٠٠٩ لتعزيز خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في القرى وللمساعدة على إيجاد فرص للتعلم عن بعد عن طريق الإنترنت.

٢٤ - وافتتحت، بتمويل من نيوزيلندا في عام ٢٠٠٢، محطات إذاعية تعمل بالتضمين الترددي (FM) في كل جزيرة من الجزر المرجانية. وتعتبر هذه المحطات الإذاعية وسيلة ممتازة للحفاظ على تراث الإقليم الثقافي، ولتيسير نقل المعلومات والشفافية فيما يتعلق بالمسائل التي تهم السكان وباتخاذ القرارات، لأنها تنقل وقائع الاجتماعات التي يعقدها مجلس الشيوخ في كل جزيرة من الجزر المرجانية.

دال – إمدادات الطاقة الكهربائية

٢٥ – أُنجز في عام ٢٠٠٨ الجزء الأعظم من الأعمال المتعلقة بتركيب شبكة لتوليد الطاقة الكهربائية بالديزل في الجزر المرجانية الثلاث جميعها، تحت رعاية الوكالة النيوزيلندية للتنمية الدولية، وذلك بتكلفة حوالي ٣ ملايين دولار نيوزيلندي.ولا تزال توكيلاو ملتزمة التزاما قويا بالاعتماد إلى أقصى حد على الطاقة المتجددة لأسباب بيئية واقتصادية، وهي تعكف حاليا على وضع الاستراتيجيات الملائمة. وقد جرى فيما يتعلق بالمشروع التجريبي لتوليد الكهرباء الفولطا ضوئية، الممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة فرنسا والذي شمل في مرحلته التجريبية ١٥ أسرة معيشية في فاكاوفو، توسيع نطاق تغطية ذلك المشروع ليشمل تجمعات سكنية أخرى في توكيلاو.

رابعا – الأحوال الاجتماعية

ألف – التعليم

٢٦ – يقضي نظام التعليم الإلزامي في توكيلاو بتوفير التعليم الأساسي والثانوي للجميع. وبإمكان توكيلاو، بوصفها عضوا في جامعة جنوب المحيط الهادئ، الاستفادة أيضا من نظام التعليم عن بعد الذي توفره الجامعة المذكورة وذلك عن طريق محطة ساتلية أنشئت في أتافو. وبالرغم من الأموال الكثيرة المخصصة للتعليم منذ سنوات عديدة، لا يزال المستوى التعليمي في الجزر متدنيا نسبيا. وهذا سبب رئيسي يدفع أعدادا كبيرة من الأسر إلى مغادرة الجزر، بحثاً عن فرص أفضل لتعليم أبنائها في ساموا ونيوزيلندا وأماكن أخرى. ويتواصل تنفيذ برنامج واسع النطاق لتجديد الهياكل الأساسية في توكيلاو، وهو يتضمن إنشاء مدارس جديدة في أتافو وفاكاوفو. وتُكرس الجهود أيضا لتطوير المناهج الدراسية وتدريب مديري المدارس والموظفين الأقدمين وتمديد فترة ارتياد المدرسة في المرحلة الثانوية في عام ٢٠٠٩ لتغطي العام الدراسي الثالث عشر. وتعمل توكيلاو أيضا عن كثب مع أمانة جماعة المحيط الهادئ لاستكشاف سبل أفضل للاتصال بالإنترنت.

باء – الرعاية الصحية

٢٧ – سيظل تقديم خدمات صحية كافية إلى سكان ثلاث جزر متناثرة، ترتبط ببقية العالم عن طريق النقل البحري، تحديا رئيسيا يواجه توكيلاو.

٢٨ – والمتبرعون الرئيسيون غير المحليين لقطاع الرعاية الصحية هم الحكومة النيوزيلندية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى حكومة أستراليا وأمانة جماعة المحيط الهادي. وتتمثل الأولويات المحددة للخطة الصحية الوطنية في ما يلي: (أ) توفير الرعاية الصحية في الجزر والمجتمعات المحلية؛ (ب) أساليب الحياة الصحية؛ (ج) إقامة شراكات في مجال الصحة؛ (د) استحداث خدمات للرعاية الصحية الأولية يسهل الاستفادة منها؛ (هـ) مشاركة المجتمعات المحلية بشكل مثمر؛ (و) تطوير نظام الخدمات الصحية وتحسينه.

٢٩ - ولكل جزيرة من جزر توكيلاو المرجانية مركز للرعاية الصحية الأساسية مزود بموظفين ومعدات على نحو يمكّنه من تقديم الرعاية الطبية الأساسية والخدمات ذات الصلة بها. ويُمنح هذا المجال الأساسي من احتياجات توكيلاو قدرا كبيرا من الاهتمام والأموال. وتقوم نوكونونو، في إطار برنامج شامل لتجديد الهياكل الأساسية، بإدخال تحسينات كبرى على مركز الرعاية الصحية الموجود فيها.

٣٠ - وترى منظمة الصحة العالمية أن الوضع الصحي العام لأهالي توكيلاو جيدٌ بشكل معقول؛ بيد أن معدل استهلاك التبغ والكحول مرتفع نسبيا في أوساط البالغين، وبخاصة الذكور. وظاهرة السمنة واسعة الانتشار، إذ تعاني منها نسبة ٧٠ في المائة من الرجال ونسبة ٨٣ في المائة من النساء في الفئة العمرية المتراوحة بين ٣٠ و ٣٩ عاما، ويعود ذلك إلى نوعية النظام الغذائي والخمول البدني[٢].

خامسا - العلاقات الخارجية

٣١ - تنص الفقرتان ٩ و ١٠ من بيان مبادئ الشراكة على أن توكيلاو، بوصفها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي، لا تتمتع حاليا بالشخصية القانونية الدولية الكافية للدخول في التزامات قانونية دولية رسمية كدولة في حد ذاتها. ونيوزيلندا مسؤولة عن الدخول في أي التزامات من هذا القبيل بالنيابة عن توكيلاو، بعد التشاور مع توكيلاو بشأن رغباتها. وتشارك توكيلاو في المنظمات الإقليمية والدولية بحكم حقها الذاتي بقدر ما تتيحه تلك المنظمات من هذه المشاركة.

٣٢ - وتوكيلاو عضو في وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جنوب المحيط الهادئ، وجماعة جنوب المحيط الهادئ، وجامعة جنوب المحيط الهادئ، والبرنامج البيئي الإقليمي للمحيط الهادئ. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، قُبلت توكيلاو كعضو منتسب في لجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جنوب المحيط الهادئ، ومنتدى جزر المحيط الهادئ. وتوكيلاو عضو

(٢) حسب المعلومات المقدمة من مكتب منظمة الصحة العالمية في ساموا.

منتسب في منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وإلى جانب العلاقة التي تربط توكيلاو بنيوزيلندا، تشكل ساموا جهة اتصال ثنائية أخرى هامة لتوكيلاو.

سادسا – مركز الإقليم في المستقبل

ألف – موقف حكومة الإقليم

٣٣ – قال رئيس حكومة توكيلاو، في كلمة أدلى بها خلال دورة اللجنة الخاصة المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٠، إن علاقة توكيلاو بنيوزيلندا لا تزال قوية رغم ما تواجهه من تحديات. وأضاف أن الإقليم يعتزم ممارسة حق تقرير المصير في الوقت الذي يرى فيه سكان الإقليم أن ذلك مناسب. ومع أن سكان الإقليم يتمتعون بدرجة كبيرة من الاستقلال في إدارة شؤونهم، فإن ذلك لا يساوي الخضوع الكامل للمساءلة من جانب حكومتهم. وفي الوقت نفسه، تعمل توكيلاو بشكل وثيق مع نيوزيلندا لضمان مواصلة تقديم الدعم في المجالات الرئيسية المتمثلة في النقل والصحة والتعليم وغيرها من القطاعات في إطار الخطة الاستراتيجية الوطنية لتوكيلاو للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. وأبلغ رئيس حكومة توكيلاو اللجنة الخاصة أن اللجنة الدستورية للإقليم تزمع مناقشة المسائل المتصلة بإنشاء هيكل حوكمة مناسب قبل معاودة التطرق إلى مسألة تقرير المصير.

٣٤ – وأشاد رئيس حكومة توكيلاو بالمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي وأعضاء منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تلبية احتياجات توكيلاو. وأعرب عن تقديره للجنة الخاصة، ولا سيما لكل بابوا غينيا الجديدة وفيجي، لدعمهم وتفهمهم للحالة في توكيلاو.

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة

٣٥ – واصلت نيوزيلندا، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، تقديم كل أشكال الدعم المستمر للجهود التي تبذلها توكيلاو لتقرير إرادة شعبها فيما يتعلق بالتغيير المحتمل لوضع الإقليم. وقد سجل حكّام الإقليم وممثلو نيوزيلندا لدى الأمم المتحدة، الواحد تلو الآخر، أمام اللجنة الخاصة ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار اللجنة الرابعة)، معلومات كاملة عن دعم نيوزيلندا لتوكيلاو في هذه المسألة. ورحبت اللجنتان في مناسبات عديدة بهذا الموقف الذي يراعي احتياجات شعب توكيلاو وتطلعاته.

٣٦ – وقالت ممثلة نيوزيلندا، مخاطبة اللجنة الخاصة في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠، إن محور التركيز الرئيسي للعلاقة مع الإقليم في المرحلة الراهنة هو توفير الخدمات الجيدة وتحسين

الظروف المعيشية لسكان توكيلاو. وقالت إنه ينبغي، استنادا إلى التزام عام ٢٠٠٨ بين قادة توكيلاو ونيوزيلندا، أن تمر ''فترة ملموسة'' قبل أن تتخذ توكيلاو أي إجراء آخر في سبيل تقرير المصير، وسيقوم طرفا العلاقة بتكريس أوقاتهما وجهودهما ومواردهما لتلبية الاحتياجات الأساسية لسكان الجزر المرجانية.

٣٧ - وقالت ممثلة نيوزيلندا، مخاطبة اللجنة الرابعة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، إن بلدها لا يزال ملتزما بالعمل مع اللجنة الخاصة لضمان توفير معلومات صحيحة في حينها عن توكيلاو لمساعدة اللجنة عند نظرها في المسألة وكذلك لإطلاع منظومة الأمم المتحدة الأوسع. وأكدت التزام نيوزيلندا بالعمل مع توكيلاو لتلبية الاحتياجات الأساسية لسكان الجزر المرجانية.

جيم - نظر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في المسألة

٣٨ - قال ممثل بابوا غينيا الجديدة، في سياق عرضه مشروع قرار بشأن توكيلاو على اللجنة الخاصة، إن مشروع النص يتضمن تحديثات - معظمها تقني - على القرار الصادر في عام ٢٠٠٩. أهمها اعتماد توكيلاو خطتها الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. وأشاد بحكومة نيوزيلندا لاستعدادها للتعاون مع اللجنة ولما تبذله من جهود يحتذى بها في مساعدة شعب توكيلاو في سعيه الجاد لممارسة حقه في تقرير المصير.

دال - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٣٩ - اعتمدت الجمعية العامة دون تصويت، في جلستها العامة ٦٢، المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، القرار ٦٥/١١٤، بشأن مسألة توكيلاو.

٤٠ - وينص ذلك القرار في منطوقه على أن الجمعية العامة:

١ - **تلاحظ** أن توكيلاو ونيوزيلندا لا تزالان ملتزمتين التزاما راسخا بالتنمية المستمرة لتوكيلاو بما يعود بالنفع على شعب توكيلاو على المدى الطويل، مع التركيز بصفة خاصة على مواصلة تطوير المرافق في كل جزيرة مرجانية بما يفي بمتطلباتها الحالية؛

٢ - **ترحب** بالتقدم المحرز صوب نقل السلطة إلى مجالس التاوبوليغا الثلاثة (المجالس القروية)، وبخاصة تفويض سلطات الحاكم إلى مجالس التاوبوليغا الثلاثة اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ وتولي كل مجلس منها اعتبارا من ذلك التاريخ المسؤولية الكاملة عن إدارة جميع الخدمات العامة؛

٣ - **تشير** إلى قرار مجلس الفونو العام، المتخذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ عقب مشاورات مكثفة في القرى الثلاث جميعها واجتماع للجنة الخاصة المعنية بالدستور في توكيلاو، أن يبحث رسميا مع نيوزيلندا خيار الحكم الذاتي في ارتباط حر، وإلى المناقشات التي جرت لاحقا بين توكيلاو ونيوزيلندا عملا بقرار مجلس الفونو العام؛

٤ - **تشير أيضا** إلى قرار مجلس الفونو العام المتخذ في آب/أغسطس ٢٠٠٥ لإجراء استفتاء بشأن الحكم الذاتي استنادا إلى مشروع دستور لتوكيلاو ومشروع معاهدة ارتباط حر مع نيوزيلندا، وتلاحظ قيام مجلس الفونو العام بسن قواعد لإجراء الاستفتاء؛

٥ - **تشير كذلك** إلى أن الاستفتاءين اللذين أجريا في شباط/فبراير ٢٠٠٦ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ من أجل تحديد مركز توكيلاو لم يحظيا بأغلبية الثلثين من الأصوات الصحيحة التي يشترطها مجلس الفونو العام لتغيير مركز توكيلاو من كونه إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي خاضعا لإدارة نيوزيلندا؛

٦ - **تشيد** بالاستفتاءين اللذين أجريا بكفاءة مهنية وشفافية في شباط/فبراير ٢٠٠٦ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تحت رقابة الأمم المتحدة؛

٧ - **تنوه** بقرار مجلس الفونو العام أن تؤجل توكيلاو النظر في اتخاذ أي إجراء لتقرير المصير في المستقبل وأن تكرس نيوزيلندا وتوكيلاو من جديد الجهود والاهتمام لكفالة تحسين الخدمات الضرورية والهياكل الأساسية في جزر توكيلاو المرجانية وتعزيزها مما يضمن تحسين نوعية الحياة لشعب توكيلاو؛

٨ - **تنوه أيضا** باعتماد توكيلاو خطتها الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥؛

٩ - **تنوه كذلك** بالتزام نيوزيلندا المستمر والمتسق بالوفاء بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لشعب توكيلاو، وكذلك بالدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وما يبديه من تعاون؛

١٠ - **تعترف** بحاجة توكيلاو إلى استمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي؛

١١ - **تشير مع الارتياح** إلى تأسيس وتشغيل الصندوق الاستئماني الدولي لتوكيلاو لدعم احتياجات توكيلاو المستمرة، وتهيب بالدول الأعضاء والوكالات الدولية والإقليمية المساهمة في الصندوق لتوفر بذلك الدعم العملي لمساعدة توكيلاو في التغلب على المشاكل الناجمة عن صغر حجمها وعزلتها وانعدام الموارد فيها؛

١٢ - **ترحب** بروح التعاون التي أبدتها الدول والأقاليم الأخرى في المنطقة تجاه توكيلاو وبالدعم الذي توفره لطموحاتها السياسية والاقتصادية ومشاركتها المتزايدة في الشؤون الإقليمية والدولية؛

١٣ - **تهيب** بالدولة القائمة بالإدارة ووكالات الأمم المتحدة مواصلة تقديم المساعدة لتوكيلاو وهي تمضي قدما على طريق التنمية؛

١٤ - **ترحب** بالإجراءات التي اتخذتها الدولة القائمة بالإدارة لإحالة المعلومات المتعلقة بالحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في توكيلاو إلى الأمين العام؛

١٥ - **ترحب أيضا** بالتزام كل من توكيلاو ونيوزيلندا بمواصلة العمل معا لتحقيق مصالح توكيلاو وشعبها؛

١٦ - **تطلب** إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تواصل النظر في مسألة إقليم توكيلاو غير المتمتع بالحكم الذاتي وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين.

٤١ - وفي الجلسة نفسها، اتخذت الجمعية العامة أيضا القرار ١١٧/٦٥ بشأن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي يشير إلى توكيلاو في الفقرة ٦ منه.